الأمم المتحدة

A/C.1/55/PV.6

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان ..... (ميانمار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غواني (أوروغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البنود ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد وسدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد كندا أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم نائبا لرئيس اللجنة الأولى.

في هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة – وهي الدورة الأولى في الألفية الجديدة – من المستصوب أن نجري تقييما وأن نسعى إلى تكوين نظرة عامة عن تقدمنا على الصعيد العالمي في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. والكلام عن ذلك أسهل من العمل. ووضعنا يتسم بالتعقيد ويتميز بالتغير المستمر، ويستعصي على الوصف المبسط. فهناك موجات دائمة من الأحداث، وأنباء جيدة ظاهرة وأنباء سيئة ظاهرة – في شكل وابل مذهل في كثير من الأحيان. وهناك تيارات تغيير أكثر عمقا، بعضها مشجع وبعضها غير مشجع. وهناك موجات مد أعمق لا تزال تحتاج شؤوننا، وهي فائقة ومطوقة، وفي كثير من الأحيان غير مرئية، وغير مفهومة. والاكتفاء بلقطات فوتوغرافية لسطح واقعنا المعقد كثيرا ما يكون مضللا ويكاد يكون دائما غير كاف.

وبالتالي فإني أمضي بتواضع إلى شرح رؤية كندا لحقيقة الواقع الراهن فيما يتعلق بعمل اللجنة. وإني إذ أفعل ذلك، أبيح لنفسي أن استحضر تركة الرايت أونرابل بيير إليوت ترودو، الذي توفي الأسبوع الماضي. فخلال الـ ١٦ سنة التي قاد فيها كندا، كان التزامه بنزع السلاح النووي عميقا ونشطا. ونحن في الوفد الكندي نستلهم رؤيته، وعقدنا العزم على الوفاء بها بالأعمال.

صحيح أن سنوات الأمل والتقدم بشأن نزع السلاح في أعقاب الحرب الباردة مباشرة تلتها انتكاسات مثبطة للهمة، ومحاولات لتبرير الاحتفاظ بترسانات الأسلحة من جديد، واقترانها بالهيبة الوطنية، ولا مبالاة واسعة النطاق وسط الرأي العام بشأن أخطار الترسانات النووية، وقبل كل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-67621 (A)

شيء، الانتشار الفعلي. ولكن صحيح أيضا أنه في ربيع هذه السنة، وفي هذه الدار، كسبت أهم جميع معاهداتنا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إعادة تأكيد مدوية ومذهلة للمتشككين. إذ توصلت ١٨٧ دولة، أي جميع دول العالم باستثناء أربع دول، إلى اتفاق بتوافق في الآراء على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار والامتثال لها أمران ضروريان. وتعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزام مباشر لم يسبق له مثيل، تمثل في تعهدها القاطع بإكمال القضاء التام على ترساناتها النووية. وعملية الاستعراض البالغة الأهمية للمعاهدة تم تعزيزها، والوعد المقطوع في عام ١٩٩٥ بشأن النفاذ والخضوع للمساءلة تم الوفاء به، واتفق المجتمع الدولي والدول الحائزة للأسلحة النووية على خطة عمل تحدث انطباعا مؤثرا. ورحبت كندا بتلك النتيجة التاريخية ليس باعتبارها نهاية، وإنما باعتبارها بداية جديدة – وبرنامجا وولاية مشتركة لإحراز مزيد من التقدم تجاه عالم خال من الأسلحة النووية.

صحيح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كانت نتيجة عقود من الأمل والعمل الشاق في مؤتمر نزع السلاح، ما زالت في انتظار الموافقة عليها من دول هامة وأنه لا يزال يلزم الحصول على أكثر من عشرة تصديقات لدخولها حيز النفاذ، وبالتالي لا يزال كل الأمل والعمل الذي استثمر في ما تبشر به معرضا للخطر. ولكن صحيح أيضا أن هذه المعاهدة التاريخية وقع عليها ١٦٠ بلدا وصادق عليها ٦٣ منها، وأن التجارب النووية لم تجر منذ أكثر من عامين – وهذا يبعث الشعور بالارتياح – وأن شبكة المراقبة والتحقق التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل تزداد اتساعا، وأن وقفا اختياريا لإجراء التجارب أصبح ساري المفعول بحكم الأمر الواقع بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، ويحظى بالاحترام من الجميع ومن المؤكد أن التكلفة السياسية للتجارب – التي تمثل الحاجز الحائل دون مزيد من التظاهرات بالأسلحة القادرة على إفناء الجنس البشري – أصبحت عالية أكثر من أي وقت مضى، وهي تزداد علوا.

وتريد كندا أن تكون تلك التكلفة، وأن تبدو كذلك للعيان، تكلفة مانعة تماما. ونريد أن يكون الحاجز الحائل دون إجراء التجارب حاسما. لا نريد مزيدا من التجارب – لا نريد أي تجارب مرة أخرى إلى الأبد. ولذلك شددنا على أن توفر المعاهدة وسائل للضغط المستمر من أجل المصادقة، ولذلك سننضم إلى الدول التي تخطط لعقد مؤتمر ثان، وفقا للمعاهدة، هنا في نيويورك في السنة المقبلة، لدعم دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، ولذلك نناشد مباشرة الـ ١٤ حكومة التي لا يزال منتظرا تصديقها اللازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

في أغلب الأحيان يجري التغاضي عن أن معاهدة عدم الانتشار لا تناقش الأسلحة النووية فحسب، ولكنها تناقش أيضا، في ديباجتها، وسائل إيصالها. ويمثل انتشار القذائف شاغلا أمنيا عالميا واضحا، وهو يرتبط في أغلب الأحيان بخطط للدفاع الوطني بالقذائف. صحيح أن هذه الخطط أثارت مخاوف من العمل الانفرادي، ومن التشكيك في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو التخلي عنها، وعدم الاستقرار الاستراتيجي، وتجدد سباق التسلح، وإعاقة إمكانيات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. ولكنه صحيح أيضا أن قرار الرئيس كلينتون ألا يأذن بنشر منظومة قذائف وطنية دفاعية في هذه المرحلة قد أعطى اعتبارا صريحا لشواغل وآراء الآخرين، وخطر إثارة سباقات تسلح إقليمية جديدة. صحيح أن معاهدة القذائف أعيد التأكيد عليها بصورة واسعة باعتبارها حجر زاوية للاستقرار الاستراتيجي، وأن الجهود النشطة والخلاقة تكتسب قوة لكبح انتشار القذائف الحاملة لأسلحة الدمار الشامل، والتي يحفز انتشارها السعي إلى امتلاك قذائف دفاعية في المقام الأول، وهو سعي ينطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار.

وفي هذه الأثناء صعدت منظومة مراقبة تكنولوجيا القذائف إجراءاتها لمكافحة الانتشار. وهناك مبادرات جارية لتنمية وتعزيز الثقة على النطاق الأوسع المتعدد الأطراف واتخاذ تدابير لتأسيس المعايير. ويؤمل وضع مدونات للسلوك. وفي موسكو في وقت سابق من هذه السنة، اتفق الرئيسان كلينتون وبوتين على إنشاء مركز مشترك لتبادل البيانات المتوفرة من نظم الإنذار المبكر والإخطارات بعمليات إطلاق القذائف. وهذه الآلية المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يمكن أن تشكل حقا أساسا هاما لنظام متعدد الأطراف للإخطار قبل الإطلاق وللتحقق، يشمل جميع الدول التي لها برامج للصواريخ مدنية أو عسكرية.

صحيح أن دولا في شمال شرقي آسيا والشرق الأوسط حاولت أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ولكن صحيح، أيضا، أن تقدما مطردا نحو التقارب قد تحقق في شبه الجزيرة الكورية. وعلى الرغم من الانتكاسات المتكررة، فما زلنا نشعر بالتفاؤل بشأن السلام في الشرق الأوسط.

وصحيح كذلك، وكما شاهدنا بوضوح شديد في قمة الألفية التي انعقدت في الشهر الماضي، أن الأسرة الإنسانية تتجه إلى التكامل بشكل متنام أكثر من أي وقت مضى، وتلك علامة صحيحة تدلل على أننا نطور قيما مشتركة للتضامن والأمن الإنساني ومبادئ مشتركة لا يتوافق معها ببساطة وجود الترسانات النووية القادرة على تدمير كل الحضارة والجانب الأكبر من مظاهر الحياة على الأرض.

صحيح أن الاعتقاد منتشر بمشروعية الردع النووي وأن البعض ينظر إلى الأسلحة النووية على أنها رموز للمكانة والهيبة الوطنية. لكن مما يثلج الصدر أن روسيا تتفاعل مع منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال المجلس المشترك الدائم، وتشارك في عضوية مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية، وأن الرئيسين بوتين وكلينتون قد اتفقا على إعطاء زخم جديد لعملية تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها – ستارت، وعلى إطلاق مبادرة استراتيجية للتعاون من أجل الاستقرار بغية بناء الثقة وفي مواجهة الانتشار، وأن علاقات الدول الكبرى وآفاق هذه العلاقات بالنسبة للسلام الدائم، أصبحت الآن واعدة أكثر من أي وقت مضى، كما أن منظمة حلف شمال الأطلسي، مع الالتزام الكندي النشط، تقوم بمراجعة خيارات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، على ضوء قلة الاهتمام بالأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن العدد الكلي للأسلحة النووية التي تم نشرها آخذ في الانخفاض. وقد اقترحت روسيا إجراء تخفيضات متبادلة إلى مستويات أدنى من تلك المتوخاة في اتفاق هلسنكي لعام ١٩٩٧، وقامت المملكة المتحدة وفرنسا، من جانبهما، بتخفيض ترسانتيهما بشكل كبير، وزادتا من الشفافية وتوقفتا عن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة. وهذا التقدم يعطينا جميعا أملا حقيقيا.

صحيح أن مخزونات المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة ضخمة، وأن بعض نظم المراقبة تتراجع من جراء الظروف الاقتصادية الصعبة، وأن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تراوح في مكانها، نتيجة الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح.

ولكن يصح القول أيضا إن ثمة تعاونا وثيقا بين الولايات المتحدة وروسيا في مراقبة فائض البلوتونيوم والتخلص منه، ونحن نرحب باتفاقهما الثنائي مؤخرا بشأن

إدارة البلوتونيوم الذي لم يعد لازما لأغراض الدفاع والتخلص منه، ونتطلع إلى المصادقة على هذا الاتفاق في وقت مبكر.

وفضلا عن ذلك، أطلقت الولايات المتحدة وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية مبادرة ثلاثية تستهدف وضع فائض المواد التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة تحت رقابة الوكالة، مع تعزيز ضمانات الوكالة الدولية بصورة مطردة. وفي هذا السياق، يسعدني ملاحظة أن بروتوكولنا الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد بدأ نفاذه في كندا في الشهر الماضي.

صحيح أنه لئن كانت الأولويات العاجلة واضحة، فإن الطريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية ما زال محفوفا بالغموض والمخاطر، دون شك. ومن الصحيح أيضا أن هذه المخاطر تتضاءل أمام الاحتمالات التي نواجهها في مسارنا الحالي، والتي تتمثل في حتمية تزايد الانتشار النووي، في غياب تقدم حاسم في ميدان نزع السلاح. فمنذ أن بدأ العصر النووي، لم يعد أمامنا خيار خال من المخاطر. والذين يخشون المضي قدما في الطريق الذي يفضي إلى نزع السلاح المطرد عليهم أن يوازنوا بين مخاطره والأخطار الهائلة التي سوف تحدق بنا ما دام البعض يتخيل أن بوسعه أن يجمع بين الضدين، وأن يتحقق لنا عدم الانتشار النووي إلى أجل غير مسمى بدون نزع السلاح النووي.

(تكلم بالفرنسية)

وقد أكد السيد لويد أكسوورثي، وزير خارجية كندا، في بيانه أمام المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن خطر الإبادة النووية لا يزال يشكل أفدح الأخطار المحتملة التي تتهدد الأمن البشري. وبالرغم من القدرات المروعة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية هي التي تتسبب في سقوط معظم الضحايا هذه الأيام.

فالأسلحة الصغيرة بوفرتها ورخص ثمنها وسهولة استعمالها، تصيب وتقتل الآلاف من البشر، معظمهم من المدنيين، في كل عام. وفي هذا الصدد سيعقد في العام القادم مؤتمر دولي بالغ الأهمية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه. ويحدونا الأمل أن يفضي هذا المؤتمر إلى اعتماد خطة دولية تشتد إليها الحاجة للقيام بعمل ملموس، مع جدول زمني لتنفيذ هذه الخطة يستهدف تقليص أعداد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة على مستوى العالم، ومنع عمليات النقل المثيرة للمشاكل، وتعزيز الشفافية والحد من التكلفة الدموية التي تفرضها هذه الأسلحة – وأعني بها تفاقم الصراعات المسلحة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

(تكلم بالانكليزية)

وكندا يحدوها الأمل بأن التقدم الجماعي الذي ستحرزه في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة سيكون مماثلا للتقدم الذي حققناه معا في مكافحة الألغام الأرضية. فمنذ الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام الألغام الأرضية، الذي عقد في موزامبيق في العام الماضي، تمخض التأييد المتزايد للمبادئ التي تضمنتها هذه الاتفاقية عن نتائج ملموسة. فقد تراجع استخدام الألغام المضادة للأفراد؛ ويكاد الاتجار الدولي بالألغام يتوقف؛ وسجل إنتاجها انخفاضا حادا، وكذلك عدد الضحايا الجدد للألغام؛ ويتم تدمير المخزونات منها على وجه السرعة؛ كما أن الدول التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية بعد تتخذ التدابير لاحترامها؛ وتتزايد الموارد المخصصة للبرامج العالمية لمكافحة الألغام؛ كما أن المنظمات

الإقليمية، مثل مجلس الشراكة الأوروبية – الأطلسية، المنبثق عن منظمة حلف شمال الأطلسي، تقوم بعمل كبير وإبداعي؛ كما يتسع نطاق وأثر المشاريع الرامية إلى إزالة الألغام.

وتبين هذه الاتجاهات التي تثلج الصدر مدى إمكانية العمل وكيف يمكن أن نعمل بسرعة على تعزيز الأمن البشري عندما نضع الناس قبل الدول في مركز اهتماماتنا ونجعل حماية المدنيين هدفا أساسيا. لذا، فقد أسعدني ما قاله السيد دانا بالا يوم الاثنين بأن إدارة شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سوف يستضيفان مناقشة بشأن نزع السلاح بوصفه عملا إنسانيا على سبيل مواصلة استكشاف العلاقة بين نزع السلاح والأمن البشري.

أخيرا أود أن أتطرق إلى مؤتمر نزع السلاح، لأن كندا، كما تعلم اللجنة ستتولى، بموجب الترتيب الأبجدي، رئاسة المؤتمر، مع بدء دورته العام المقبل.

محفلنا التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح هذا أصابه الشلل منذ عامين. ولكن بفضل التزام ومهارة رؤساء المؤتمر من البرازيل وبلجيكا وبنغلاديش وبيلاروس والنمسا، وبلغاريا في السنة الأخيرة، اقتربنا كثيرا من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يشمل المسائل المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وسيكون على الدولة التي تقدم على حرمان المجتمع الدولي، أو التي قد يُرى أنها تحرم المجتمع الدولي من نزع السلاح الذي أصبح الآن قاب قوسين أو أدنى في إطار مؤتمر نزع السلاح، أن تدفع ثمنا سياسيا باهظا ومتزايدا. وكندا، بانتهاز هذه الفرصة الخاصة لرئاستنا الأولى لإحدى دورات مؤتمر نزع السلاح، والمسؤوليات الخاصة للرئيس ستبذل أقصى جهودها من أجل إعادة المؤتمر للعمل مرة أخرى.

إلا أن التقدم يتوقف دائما على الإرادة السياسية الجماعية لأعضاء المؤتمر.

ونعتقد أن الرغبة العالمية في تحقيق تقدم حاسم في مجال نزع السلاح لا يمكن غض الطرف عنها طويلا، وأن الزخم في صالحنا. وفي مؤتمر نزع السلاح ومن خلال كل جهودنا الرامية إلى عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، سنواصل اغتنام الفرص التي تتاح لنا، وسنحافظ على الأمل والالتزام النشط، ولن تكل جهودنا في السعي إلى توفير الأمن البشري في عالم أكثر أمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سبق للجنة أن أعربت عن تعازيها بوفاة رئيس وزراء كندا السابق، السيد ترودو، وأود أن أؤكد أننا جميعا نشاطر مشاعر الحزن لوفاته.

السيد هولم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ويسعدني أن أعلن أن بلداننا الخمسة توصلت إلى اتفاق حول نص بيان بشأن ضمانات أمنية لمنغوليا تتعلق بالأسلحة النووية. وإذا أذنتم لي، أود أن أتلو نص البيان لتسجيله في المحضر الرسمي لهذه اللجنة.

والبيان معنون ”بيان حول ضمانات أمنية متعلقة بوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية“. وفيما يلي نصه:

”الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية،

”إذ ترحب بإعلان منغوليا وضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية،

”وإذ تأخذ في الاعتبار وضع منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية وطرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأيضا وضعها الجغرافي الفريد،

”وإذ ترحب بسياسات منغوليا لتطوير علاقات سلمية وودية ونافعة بشكل متبادل مع دول المنطقة ودول أخرى،

”تؤكد على ما يلي:

”١ - يعيد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على التزامها نحو منغوليا بالتعاون في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧/٥٣ دال المتخذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق بوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

”٢ - ويعيد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على التزامها بالسعي إلى تحرك فوري من مجلس الأمن الدولي لتقديم المساعدة إلى منغوليا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٤ (١٩٩٥) المتخذ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، إذا أصبحت منغوليا ضحية لعمل عدواني أو هدفا لتهديد بالعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية.

”٣ - ويعيد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية التأكيد، في حالة منغوليا، على ضماناتها الأمنية السلبية أحادية الطرف الخاصة بها مثلما وردت في إعلاناتها الصادرة بتاريخ ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والمشار إليها في قرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٤ (١٩٩٥) المتخذ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

”٤ - ويعيد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية التذكير ويؤكدان على الالتزامات الملزمة قانونيا التي تعهدا بها فيما يتعلق بمنغوليا بإبرام معاهدات ثنائية مع منغوليا بخصوص هذه الأمور“.

لقد أعدت بلداننا الخمسة هذا البيان على أساس وضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وطرف ممتثل لالتزاماته فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن الوضع الجغرافي الفريد لمنغوليا جعل من المناسب لبلداننا الخمسة أن تقدم ضمانات أمنية بهذا الأسلوب، نظرا لأن منغوليا غير قادرة على الحصول على الضمانات الأمنية التي عادة ما توفرها بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وإذ انضمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى توافق الآراء حول القرار ٧٧/٥٣ دال المتعلق بوضع منغوليا على صعيد الأمن الدولي وخلوها من الأسلحة النووية، أسعدها أن ترتب نظاما لتوفير هذه الضمانات الأمنية. ونحن مؤمنون بأن البيان الذي قرأته للتو من أجل تسجيله في المحضر يلبي تماما هذه الحاجة. ونعتقد أيضا أن أعمالنا تزيد من تعزيز معاهدة عدم الانتشار بإظهار مرونتنا في الاستجابة للشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد،

تنوه الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن حالة منغوليا لا تخص أية دولة أخرى.

البيان ليس مؤهلا للتسجيل في إطار المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نعلن رسميا بوضوح أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تدعم تماما الضمانات التي ينص عليها البيان.

وبإصدار هذا البيان تعتقد بلداننا الخمسة أننا نفّذنا بالكامل الالتزام الذي تعهدنا به لمنغوليا، بموجب أحكام القرار ٧٧/٥٣ دال، بوصفنا دولا حائزة للأسلحة النووية.

وتنوي بلداننا الخمسة أن تطلب من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق هيئتيهما. وعلاوة على ذلك، سوف نرتب لتعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

السيد إستيفيز – لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بهذه المناقشة العامة، نبدأ مرة أخرى عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة. وسوف نخصص الوقت لمناقشة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إلينا، وسوف نعتمد أو نرفض مشاريع قرارات. وسيعتمد نجاح كل ما نعمله بدرجة كبيرة على مدى إجادتنا لإدارة عملنا هنا في اللجنة الأولى. ولهذا السبب يسعدنا بصفة خاصة انتخاب السيد ثان لرئاسة اللجنة، إذ تطمئننا مهاراته الدبلوماسية، إلى جانب تفوقه في القضايا التي سنتعامل معها، بأننا سنتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة. كذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

الأمر التقليدي في البيانات التي تدلي بها مختلف الوفود في المناقشة العامة هو تهنئة بعضنا البعض الآخر على التقدم المحرز – إن كان هناك تقدم – في مجالات نزع السلاح والأمن الدولي منذ الاجتماع السابق. علاوة على ذلك، من المألوف توجيه نداءات تحث أعضاء الأمم المتحدة على بذل كل جهد لتحقيق تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار، وتدمير الترسانات النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ودعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والقضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وفرض القيود على صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها، وإزالة الألغام، وعلى تقديم دعمنا لكل الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذه المجالات. كذلك نتخذ في كل عام قرارات تستهدف خفض المشاكل التي نعاني منها، والتي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي. كل هذا يندرج ضمن نطاق اختصاصنا.

وبرغم التقدم الذي أحرزناه طوال السنوات الماضية، سيكون من الضروري أن ننظر في حقيقة أن ما نحققه أو نفشل في تحقيقه سيعود بالنفع أو الضرر ليس على مصالح ووجود اللجنة الأولى بل على البشرية برمتها. وإذا كنت أبدو مبالغا ينبغي أن نتذكر أننا نتحدث عن وقف صنع وإزالة الأسلحة التي تهدد سلامتنا وأمننا جميعا – الممثلين المجتمعين هنا بين هذه الجدران الأربعة ومليارات الكائنات البشرية خارجها. إننا نتحدث عن فرض قيود على صنع وبيع وتداول الأسلحة القادرة، بصرف النظر عن صغر حجمها، لا على إزهاق الأرواح فحسب، بل أيضا على توفير الحماية للأنشطة الضارة بالبشرية، مثل إنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها.

ونتحدث أيضا عن وضع حد لصنع واستخدام الألغام والأجهزة التفجيرية الأخرى التي تهدد الأرواح وتعيق عملية إعادة الإعمار التي تعقب نهاية الصراع المسلح، مما يمنع العديد من الأسر من إعادة بناء ديارهم ويحرمهم من إمكانية الوصول إلى حقولهم ومواردهم المائية وأماكن عملهم ومدارسهم وخدماتهم الصحية والهياكل الأساسية الأخرى الضرورية.

نحن في اللجنة الأولى نتحدث عن حق بني البشر في العيش في مناطق خالية من الأسلحة النووية: أي حقنا جميعا في أن نعيش بمنأى عن الخطر الكامن في استخدام الطاقة النووية في الأغراض التدميرية. نعم، بوسعنا أن نقول في مجرد بضع كلمات إننا أتينا إلى اللجنة الأولى لنتحدث عن الحق في الحياة ذاتها الذي يملكه كل واحد منّا. ولا جدوى من الخوض في الحديث حول كل هذه القضايا ما لم نعمل بتصميم والتزام سياسيين من أجل أن نترجم كل ما اقترحناه إلى واقع حيّ.

لقد قيل ما يكفي عن الذين لديهم قدر أكبر من القوة التسليحية وعن الذين لديهم قدر أصغر منها، وعن مَن الذي يستخدم تلك القوة في الدفاع المشروع عن النفس، أو الذي يستخدمها في زعزعة الاستقرار الدولي والاستقرار الإقليمي. والذي ينبغي لنا أن نفعله هنا هو أن نرقى بشجاعة إلى مستوى المسؤولية المناطة بنا بقدر أكبر بالنسبة للبعض وبدرجة أقل بالنسبة للبعض الآخر، وأن نعمل جميعا من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في نهاية المطاف. ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن زيادة إحكام مراقبة تصنيع هذه الأسلحة.

علينا أن نعمل سويا لنُمسك بزمام هذه الأمور، لا ٨٠ بلدا أو ١٠٠ بلد أو حتى ١٧٠ بلدا بيننا: فأنا أعني جميع الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في هذه المنظمة. وعلينا أن نقوم جميعا بتدبير شؤون بيتنا، وهذا يعني أن نضمن تحقيق الأمن الدولي من خلال نزع السلاح.

تبين مشاريع القرارات التي أعدتها مجموعة الدول المعنية ونظّمتها ألمانيا تحت عنوان ”تدابير عملية لنزع السلاح من أجل توطيد السلام“ أنه عندما نكون مقتنعين بضرورة القضاء على المشاكل التي تواجهنا، فإننا يمكن أن نفعل ذلك إذا أقرنّا عملنا بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وهذا بدوره يفسر لماذا تقوم غواتيمالا، التي عانت منذ أكثر من ٤٠ عاما من تزايد عدد الموتى والدمار والآلام النفسية نتيجة للصراع الداخلي، بمناشدة جميع أعضاء المجتمع الدولي مرة أخرى من أجل حشد جهودنا في النضال الذي نخوضه ضد جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصغيرة والخفيفة، فضلا عن الأسلحة التقليدية والألغام المضادة للأفراد وكل ما يستخدم في الاعتداء على حياة الناس وسلامتهم وأمنهم.

كما نحث جميع مناطق العالم التي لم تنشئ بعد مناطق خالية من الأسلحة النووية على أن تسارع بعزم وطيد في اتخاذ خطوات كبيرة نحو إقامة هذه المناطق.

ونظرا لأن غواتيمالا تقع في جزء من العالم خال من هذه الأسلحة وتتمتع بالمزايا التي تنجم عن ذلك، فإنها ترى أن من حق جميع بلدان العالم التمتع بهذه المزايا كذلك.

أخيرا، نؤيد تمام التأييد عقد المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصيف المقبل، ونعتزم العمل سويا مع الآخرين في سبيل الإعداد لذلك المؤتمر. ونلتمس من الأمم المتحدة، لا سيما إدارة شؤون نزع السلاح، مواصلة عملية تعزيز المراكز الإقليمية التابعة لها، نظرا لأن هذه المراكز تمثِّل مصدر دعم رئيسي لنا ونحن نجاهد في سبيل تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا عندما نعالج مجموعة القضايا التي تناقش في إطار جدول أعمالنا.

السيد منديس (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين بمناسبة انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأن خبرتكم والتزامكم الراسخ بقضية نزع السلاح يعطيان

ضمانة كافية بأننا سنتمكن من معالجة القضايا الرئيسية المسندة إلى هذه اللجنة. ويمكنكم التعويل على تعاون فنزويلا معكم عندما نمضي قُدما بعملنا بأقصى قدر من الكفاءة.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير رايمندو غونزاليس ممثل شيلي، الذي ترأس اجتماعات العام الماضي بكل مهارة وكفاءة.

لقد بدأنا أعمال اللجنة بتفاؤل متجدد في بيئة دولية يبدو أنها تتيح احتمالات أكثر مؤاتاة لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح يمكنه بدوره أن يفيد السلم والأمن الدوليين. وأدى الاختتام الناجح لكل من قمة الألفية والمؤتمر السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تهيئة مناخ أكثر مؤاتاة لمواصلة جهودنا التي تستهدف اعتماد تدابير محددة ترمي إلى خفض الأسلحة النووية والقضاء على مصادر الريبة.

تؤكد النتائج التي تحققت في هذين المؤتمرين من جديد حقيقة أن تعددية الأطراف تشكل اليوم أنسب أداة للنهوض بعملية البحث عن حلول للمشاكل الضخمة التي تواجه البشرية سواء في مجال البحث عن كيفية تحقيق السلام أو في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر كالعصر الذي نعيش فيه الذي يتسم بفرص لم يسبق لها مثيل وكذلك بمخاطر لم تعرف من قبل. وفي ضوء هذه الحقائق يصبح من المتعذر تصور إمكانية تحقيق أمن دولي على أساس أحادي الجانب أو مطلق. وعلى عكس ذلك تماما، يتطلب التصدي للظواهر التي تعتدي على السلم والأمن الدوليين المشاركة والتعاون من جميع دولنا حتى يمكن إحراز تقدم صوب التوصل بتوافق في الآراء إلى حلول عالمية لهذه المشاكل.

وتمثِّل اللجنة الأولى الجهة المثالية للعمل المتضافر بإحساس من المسؤولية والإلحاحية في دراسة القضايا المرتبطة بنزع السلاح والحد من الأسلحة.

وعلى الرغم من وجود احتمالات هائلة لبلوغ عالم يسوده الاستقرار والأمن، فإننا نرى مع ذلك أن ما شهدناه في السنوات الأخيرة من شكوك وإحساس بالكلل في مجال نزع السلاح أمر يشكل أحد أشد الأوجه إحباطا للهمم في هذه العملية. ولكي نعكس هذا الاتجاه لا بد لنا من أن نعمل على جعل الأهداف المتفق عليها على مستويات متنوعة تؤتي أكلها بجهود مستمرة وخطوات محددة.

وفي هذا الصدد، نشعر بقلق إزاء حالة الجمود التي يتسم بها مؤتمر نزع السلاح، الذي أثبت مرة أخرى عجزه عن الاتفاق على برنامج للعمل من شأنه أن يسمح للمؤتمر بالمضي قُدما في تحمُّل مسؤولياته، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد.

ولكي ننشط تلك الهيئة، لا بد لنا من أن نتحلى بروح المرونة في عملنا، وأن نبذل جهودا مجدية تيسر إنشاء لجنة مخصصة لدراسة القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي، وأن نبدأ بأسرع ما يمكن المفاوضات التي قد تؤدي إلى اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

وبغية تعزيز هذه الخطوات ترى فنزويلا أنه يمكن للدول الأعضاء أن تستكشف خيارات إضافية من شأنها أن تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي للقضاء على الأخطار النووية أو عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وتؤكد النتائج التي تحققت في المؤتمر السادس المعني بمعاهدة عدم الانتشار مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بأن يقوم بأسرع ما يمكن بالترويج لاتخاذ تدابير عملية تستهدف

تحقيق نزع السلاح مثل التدابير التي اقترحها تحالف البلدان التي تؤيد وضع جدول أعمال نووي جديد.

ودون التقليل من شأن الصعوبات والتقييدات الحالية، فإن الدول الأطراف مكّنت من إعطاء زخم جديد لهذه العملية. وما نحتاج إليه الآن هو أن تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية بطريقة شاملة للالتزامات التي تعهدت بها بوصفها أطرافا في تلك الصكوك القانونية، فتجري مفاوضات بحسن نية وتصميم أكيد لتذليل السبيل المؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية. فبهذه الطريقة وحدها سنكون قادرين على أن نترجم إلى واقع حي الالتزامات والحقوق الواجبة بموجب معاهدة عدم الانتشار وروح التوازن التي نصبو جميعا إليها.

وكما قيل من قبل، فإن السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لمصداقية وفعالية هذا النظام، باعتباره صكا مناسبا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وباتخاذ هذا النهج نأمل أن تواصل الدول التي لديها أكبر ترسانات نووية بذل الجهود الرامية إلى تحقيق خفض أكبر في القوات الاستراتيجية وذلك بوضع معاهدة جديدة في هذا المجال عن طريق المفاوضات. وعلى نفس المنوال، نرى أن من الضروري أن يستمر اتباع موقف الاعتدال لتفادي أي خطوات قد تمس سلامة الاتفاقات الحالية خلال المفاوضات بحيث يمكن تحقيق تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية.

في السنوات القليلة الماضية، لاحظنا بارتياح الاتجاه المطرد لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بقاع شتى من العالم. وهذا يؤكد من جديد الأهمية التي نعزوها – نحن الدول الأعضاء – لهذه الخطوة في سياق الجهود المبذولة لصالح منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد تحقق هذا التحرك صوب تعزيز الأمن في نفس الوقت مع التفاعل المتنامي فيما بين هذه المناطق – على سبيل المثال تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندابا.

وعلى أساس هذه التطورات، يحدونا الأمل في أن يصبح من الممكن إعلان نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. وتؤيد فترويلا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود بلدان آسيا الوسطى الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليمها. ويحدونا الأمل أن تتمخض المبادرات المماثلة التي يجري الترويج لها في مناطق أخرى عن نتائج ملموسة مماثلة في المستقبل. وترحب فترويلا بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالضمانات الأمنية التي قُدمت لمنغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا التدبير يمثل خطوة هامة تجاه التنفيذ الكامل للقرار ٧٧/٥٣ في سياق تعزيز نظام عدم الانتشار.

لقد أدرك المجتمع الدولي خطورة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثارها على أمن المواطنين والدول، وأنذر بأن هذه الظاهرة تتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان التي عانت من الصراعات المسلحة. وكما قيل سلفا، فإن الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة وغيره من مظاهر السلوك غير المتمدن، مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، تتيح لهذه الظاهرة أن تتجاوز مسائل الأمن الوطني لتصبح مشكلة تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي.

لقد بدأ المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات منتظمة باتجاه اعتماد تدابير لمعالجة هذه المشكلة. ويتوقع لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه أن يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة هذا النشاط غير المشروع. ونحن، على أساس التعاون والتجربة الإقليميين، نؤيد استحداث برنامج سياسي قائم على توافق الآراء لمكافحة وخفض التكديس المفرط لهذه الأسلحة، التي تمثل أيضا مشكلة تؤثر على حقوق الإنسان والتنمية في بلداننا.

ومن نفس المنطلق، تؤيد فترويلا المبادرات الرامية إلى تعزيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية، الذي يتخذ من ليما مقرا له. وبالتالي نرى أنه ينبغي أن تخصص للمركز الموارد اللازمة حتى يتمكن من أداء عمله الهام بصورة فعالة.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد على أننا نرى أن العمل المتعدد الأطراف هو أنسب طريقة لإيجاد حلول لمشاكل معينة ذات اهتمام مشترك تقتضي، بالنظر إلى طبيعتها ونطاقها، استجابات جماعية قائمة على الحوار والتعاون. وفي ميدان نزع السلاح تمثل الأمم المتحدة، نظرا لخبرتها ومشروعيتها، السلطة المنطقية لتشجيع اعتماد تدابير نزع السلاح والحد من التسلح الرامية في نهاية المطاف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد سيبيلاك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمهورية التشيكية، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأنا مقتنع بأن مداولات هذه اللجنة ستكون بناءة وناجحة، وأود أن أؤكد للرئيس أن الوفد التشيكي سيدعم جميع المبادرات التي يضطلع بها في منصبه ذي المسؤولية الشاقة، وسيبذل قصارى جهده لضمان نجاح أعمال اللجنة.

على الرغم من أن بلدي أعلن تأييده للموقف الذي أعرب عنه ممثل الرئاسة الفرنسية، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتطرق بإيجاز إلى النهج الذي يتبعه بلدي بشأن بعض المسائل التي تناقش في هذا المحفل.

إن الجمهورية التشيكية تؤيد جميع التدابير الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتحقيق نزع السلاح النووي، في إطار المحادثات المتعددة الأطراف والثنائية على السواء، وكذلك في إطار المبادرات الانفرادية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود هذه السنة. وترى الجمهورية التشيكية أن النتائج التي توصل إليها نتائج إيجابية. وقد ظللنا ندعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها. ونتفق مع البلدان التي تطالب بالوفاء السريع بالالتزامات الناشئة عن أحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي سيدل تنفيذها العملي الآن قبل كل شيء على توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف.

والجمهورية التشيكية أيضا من الدعاة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، وتدعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير. ومع ذلك، فإن التحقق الفعال من الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدة يقتضي استكمال نظام المراقبة الدولية واختباره، أو على الأقل الجزء الأكبر منه. وتحقيقا لهذه الغاية، ظل بلدي يشارك بفعالية في بناء شبكة من محطات المراقبة وشبكة عاملة للاتصالات المتعلقة بالمعلومات.

والجمهورية التشيكية مؤيد قوي، في ذات الوقت، للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. غير أن إنشاء تلك المناطق يجب أن ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة للبلدان المشاركة، بما في ذلك المبادئ المصدق عليها في دورة هيئة نزع السلاح المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ونحن نرى أن

الإلحاح على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم تفتقر إلى الظروف السياسية الملائمة، وبالتالي إلى توافق الآراء اللازم من جميع البلدان المعنية أيضا، يمثل خطوة لا تنطوي على احتمالات كبيرة بالنجاح.

وفي المدى الأبعد، يواجه المجتمع الدولي الأخطار التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. والتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة يقتضي إكمال بروتوكول التحقق التابع لها على وجه السرعة، وفي هذا الصدد، ترحب الجمهورية التشيكية بمبادرة رئيس فريق الخبراء المخصص، السفير الهنغاري توث، وتؤيدها، وترى أن النهج المشترك بين جميع الدول الأطراف، القائم على الواقعية والحل التوافقي، من شأنه أن يمكننا من بلوغ الهدف المعلن.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعلن الجمهورية التشيكية أنها من بين البلدان التي تلح على اكتسابها الطابع العالمي. ونعرب عن تقديرنا للنتائج التي أحرزتها أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي في بناء نظام فعال للتحقق من الامتثال للالتزامات ذات الصلة من الدول الأطراف، وكذلك في تدريب موظفي ومفتشي المنظمة، الذي يشارك بلدي فيه أيضا بفعالية.

كما ذكرت من قبل، ترى الجمهورية التشيكية أن الطريق إلى بلوغ عالم أكثر أمانا يتمثل قبل كل شيء في استمرار عملية نزع السلاح وفي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، تظل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أحد أهم عوامل الاستقرار الاستراتيجي في العالم. وعلى الرغم من أننا نفهم أن تعزيز القدرات الدفاعية ضد أي هجوم محتمل خطوة مشروعة تماما يمكن أن تقوم بها أي حكومة، فإننا نرى أن مشكلة الأمن اليوم مسألة معقدة تربط بين المصالح الأمنية للعديد من البلدان. ويساورنا القلق من أن النهج الانفرادي قد يجدد خطر سباق التسلح بكل آثاره السلبية، المعروفة جيدا من عهد الحرب الباردة.

وتؤيد الجمهورية التشيكية كل الجهود الرامية لتحقيق شفافية أكبر ومستوى أعلى لتبادل المعلومات بشأن صناعة الأسلحة التقليدية والاتجار بها، بما في ذلك مسؤولية إدخال سجل جديد لأنواع معينة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستخدمة للأغراض العسكرية، بغية توسيع نطاق السجل الحالي للأسلحة التقليدية ''الثقيلة'' – على شكل مرفق. وتؤيد بلادي أيضا الجهود الرامية إلى زيادة الرقابة على حركة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع تكديس تلك الأنواع من الأسلحة بصورة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وفي هذا السياق تولي بلادي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعقد في منتصف عام ٢٠٠١. أما بالنسبة للشفافية في التسلح عموما، فإن الجمهورية التشيكية بوصفها مساهما منتظما في سجلات الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية، تؤيد ضرورة إسهام الدول الأعضاء عالميا في السجلات وتقديم البيانات المطلوبة على أساس منتظم.

وفيما يتعلق بميدان الألغام المضادة للأفراد، تود الجمهورية التشيكية، بوصفها أحد البلدان التي صدقت على اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٩، أن ترى أن عالمية الاتفاقية وتنفيذها بشكل متسق يكتسبان أهمية قصوى. ولذا فإن بلادي تؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وتعرب عن استعدادها لتحقيق تلك الاستنتاجات.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كيما أتطرق بإيجاز إلى الوضع في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. إن الجمهورية التشيكية، بوصفها من غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، تشاطر الشعور بالإحباط الشامل من سير المداولات في المؤتمر، أو بالأحرى، من الركود المستمر للمحادثات في هذا المحفل العالمي لنزع السلاح، خصوصا لأنه يعيق في واقع الأمر تنفيذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى أن تنشيط هذا المحفل يتطلب الإرادة السياسية المتضافرة من جميع البلدان المشاركة، وخصوصا من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الأمل في أن تبذل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح كل جهد ممكن لبدء مفاوضات مضمونية لا بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب، بل أيضا بشأن المشاكل الرئيسية الأخرى التي تعهدت هذه الدول بحلها عندما اعتمدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالعضوية في مؤتمر نزع السلاح، ترى بلادي أنه لا يجدر تجميدها بشكل مصطنع، وأنه يجب أن يسمح لجميع البلدان الراغبة في الاشتراك في أعماله، بأن تفعل ذلك دون إبطاء. وبالمثل، فإن الجمهورية التشيكية مقتنعة بأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لن يحول بأي حال من الأحوال دون فعالية المفاوضات الجارية في إطار هذا المحفل.

وأود أن أذكِّر بأن تشيكوسلوفاكيا السابقة كانت من بين الأعضاء المؤسسين لمؤتمر نزع السلاح، وأن الجمهورية التشيكية، بوصفها إحدى الدول الخلف، تقف على استعداد تام لأن تصبح عضوا كامل العضوية في المؤتمر.

ختاما أود أن أؤكد للجنة على دعم بلادي المستمر لكل الجهود التي تستهدف إحياء دينامية عملية نزع السلاح. كما أود أن أعرب عن الأمل في أن مداولات اللجنة الأولى ستسهم في تنفيذ سريع للخطوات العملية المتخذة في المحافل الدولية المختلفة بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل – تلك الخطوات التي ستقربنا من القضاء على هذه الأسلحة تدريجيا وتعزيز السلم العالمي.

السيدة بيشكر (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري أن أشارك في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. كما أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين.

من المفترض أن تكتسب دورة هذا العام أهمية إضافية، لأنها تُعقد في إطار جمعية الألفية وفي أعقاب العديد من الأحداث والوقائع المرتبطة بالألفية، بما في ذلك قمة الألفية التاريخية التي عقدتها الأمم المتحدة.

لقد ركزت القمة والمناقشة العامة على دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن. وتناول معظم المشاركين في المناقشة المسائل المتصلة بنزع السلاح باعتبارها عنصرا بالغ الأهمية في نظام الأمن الدولي الناشئ.

في ختام المناقشة العامة توجه رئيس الجمعية العامة بنداء إلينا

”بالحفاظ على روح الألفية والعمل بشعور بالإلحاحية، وألا نغادر هذا المكان عائدين إلى بلداننا لنستأنف أشغالنا كالمعتاد“.

كما تحدث مؤيدا الحلول متعددة الأطراف التي تخدم المصالح الوطنية لجميع الدول. هاتان التوصيتان تتصلان اتصالا وثيقا بنجاح مناقشاتنا هنا في هذه القاعة.

وأود أن أسترعي الاهتمام أيضا إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إذ يقيِّم التقرير بشكل موجز التطورات التي طرأت في ميدان نزع السلاح ويحث على اتخاذ التدابير التي تعزز الأمن في العالم. ونشكر وكيل الأمين العام على التفصيل الذي قدمه في عرضه لتقرير الأمين العام. وتعرب كرواتيا عن ترحيبها بالآراء الواردة في كل من التقرير وملاحظات وكيل الأمين العام وعن تأييدها لها.

وقد قدم كثير من الزملاء الموقرين في البيانات التي أدلوا بها حتى الآن قوائم دقيقة بالأعمال التي نحن بصددها، مبرزين ما لها من مزايا وعيوب، ومحددين من تقع على عاتقهم المسؤوليات. لذلك سأقتصر في تعليقاتي على الحد الأدنى، مع التأكيد مجددا على التزام كرواتيا بنزع السلاح والعمل المتضافر بوصفه الطريقة المثلى لتطوير سيادة القانون في ميدان نزع السلاح.

ولنبدأ بالمزايا، لقد شعرت كرواتيا بارتياح للنتيجة الهامة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود مؤخرا. ونحن نحيي جميع مَن أسهموا فيه ولا سيما دول مبادرة ''الخطة الجديدة'' على أخذهم بزمام المبادرة وعلى ما أبدوه من تصميم.

وتسلِّم كرواتيا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرى أن السلاسة النسبية التي تجري بها أنشطة التحقق الخاصة بها تنطوي على رسالة إيجابية موجهة لنظم تحديد السلاح الأخرى. ونعرب عن تقديرنا الرفيع للإمكانيات الإنسانية التي تنطوي عليها اتفاقية أوتاوا. وبوصفنا من البلدان المتأثرة بالألغام، ندرك إدراكا مريرا أن عدم توافر الأموال للإجراءات المتعلقة بالألغام يهدد بإبطال هذه الإمكانيات.

وثانيا، تعلِّق كرواتيا أهمية كبيرة على التدابير الإقليمية لنزع السلاح وبناء الثقة. ونرحب بالتقدم المحرز في تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي في أوروبا، ولا سيما ضمن إطار القرارات المتعلقة باتفاقات دايتون للسلام، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا، ومنتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويسرنا إبلاغكم بأنه قد تمت مؤخرا في كرواتيا عقب مفاوضات ناجحة بين كرواتيا وألمانيا إقامة أول مركز وظيفي ضمن مائدة العمل المعنية بقضايا الأمن الواردة في ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وسيعزز المركز تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة والتعاون الإقليمي المتصل بها.

وأنتقل الآن إلى أوجه القصور: وكلنا يعرف أن إنجازاتنا تقصر بكثير عن تعهداتنا والتزاماتنا. ومن الأعراض الهامة لاستمرار اعتلال نزع السلاح تزايد النفقات العسكرية على الصعيد العالمي، والجمود في مؤتمر نزع السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، ومنظومات إيصالها، واستحداث مفاهيم الثورة في الشؤون العسكرية. والتحدي الذي يواجهنا والمسؤولية التي نتحملها مخيفان على بساطتهما. فهما يتسمان بالبساطة لأننا جميعا نريد أن نعيش وأن يحيا أطفالنا في سلام وكرامة. وهما مخيفان لأننا يجب أن نعمل ضمن بارامترات تجمع بين الحقائق السياسية التي يشوبها عدم اليقين والتناقض وبين حتمية التحرك صوب عالم أفضل وأكثر أمناً.

وترسم وثيقة النتائج الختامية المنبثقة عن مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، ومؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة، والهيئة القانونية القائمة لنزع السلاح خريطة الطريق للمضي قدما. وتوفر إدارة شؤون نوع السلاح قيادة ودعماً لا غنى عنهما. علاوة على ذلك، يجب أن ندخل في الحسبان إمكانيات المجتمع المدني. فالشراكة والتعاون بين المجتمع المدني والحكومات الملتزمة يشكلان أداة قوية يمكن أن تساعدنا

على دفع جدول أعمال تحديد الأسلحة للأمام، وقد ثبتت قوتهما البالغة في عملية أوتاوا.

وبوسعنا الاعتماد على قدر هائل من الالتزام والدراية الفنية والإصرار في العمل على تحقيق مصالحنا المشتركة. وتمسك الإرادة السياسية بزمام التوازن، وسيتعين علينا جميعا أن نجتهد في تفعيلها. وفي هذا الصدد، سوف نُحسن صنعاً بأن نتذكر توصيات رئيس الجمعية العامة. فيجب أولا أن نحافظ على روح الألفية. ويعني هذا أن نترجم التزاماتنا إلى أفعال. وثانيا، يجب علينا في سعينا من أجل تحقيق مزيد من التعاون في النظام الأمني أن نلتمس حلولاً متعددة الأطراف تحقق مصلحة الجميع ولا تجلب الضرر على أي بلد محب للسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أطلب إلى الأشخاص الذين يتبادلون أطراف الحديث في نهاية القاعة أن يدركوا أن هذا يسبب مشكلة بالنسبة للضوضاء ويمكن أن يحدث إزعاجا. لذلك سنشعر بالامتنان لما يبديه هؤلاء الأشخاص من تفهُّم.

السيد كوينداا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئ الرئيس وأعضاء مكتبه على انتخابهم. ولا يخالج وفدي أي شك في أن الرئيس سيوجه مداولات هذه اللجنة الوجهة التي تحقق أفضل النتائج.

وقد شهد العام الماضي خليطا من النتائج بالنسبة لنزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، سجل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ الذي عقد في أيار/مايو الماضي نجاحا غير مسبوق، حيث قررت جميع الدول الحائزة للأسلحة الذرية، لأول مرة، أن تعمل على القضاء على أسلحة الدمار الشامل. لذلك نتطلع إلى التنفيذ العملي لقرارات المؤتمر، بما فيها التوقيع على المعاهدة من قِبل البلدان التي لم تفعل ذلك.

وترى كينيا بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح أنه ينبغي للمؤتمر أن يعالج جدياً على سبيل الأولوية المسألتين الحرجتين المتمثلتين تحديدا في نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فمؤتمر نزع السلاح ما زال مشلول اليدين للعام الرابع على التوالي بسبب الدول الأعضاء التي عارضت إجراء مناقشة موضوعية لهاتين المسألتين الرئيسيتين ولمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحثها على إعادة النظر في موقفها حتى نتمكن من إحراز تقدم.

ولم تسفر حالة معاهدة الحظر الشامل بدورها عن مزيد من التحسن. وتشكل الصعوبات التي تجدها إحدى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية في التصديق على المعاهدة انتكاسة كبيرة. وبالمثل، فإن إجراء التجارب على الأسلحة النووية في جنوب آسيا لا يخدم قضية عدم انتشار الأسلحة النووية. ومجمل القول إن نزع السلاح النووي في حالة من الارتباك، ويحدونا الأمل في أن تسود روح النجاح الذي تحقق في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ حتى يتسنى قطع شوط في المجالات ذات الصلة.

ومن التطورات الأخرى المثيرة للقلق انتشار تكنولوجيا القذائف. فقد اتسع انتشار هذه التكنولوجيا وما زالت تنتشر. وبينما تؤدي الصواريخ دوراً حاسماً في النهوض بالحياة البشرية في مجال الاتصالات وغيره من الاستخدامات المدنية فإنها في الوقت ذاته أدوات من المحتمل استخدامها لإيصال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ونحث على التصدي لهذا الخطر على نحو شامل ومتوازن، مع الحفاظ على الاستخدامات المدنية الحقيقية. وينبغي أن

يتصدر المسيرة في هذا الجهد نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

ويرحب وفدي بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرا بشأن نشر نظام للدفاع الوطني مضاد للقذائف. والواقع أن نشر هذا النظام من شأنه إلغاء معاهدة عام ١٩٧٢ المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وأن يفتح فصلا جديدا في سباق التسلح. وترى كينيا أن الأمن لا يتجزأ وأن أي بلد لا يستطيع تحقيق الأمن بشكل انفرادي. وترى كينيا أن أفضل دفاع في مواجهة القذائف هو التخلص منها نهائيا.

وأود أن أنتقل إلى مسائل تمثل قلقا بالغا لأفريقيا، وأعني مسألة الألغام ومسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومنذ أن بدأ سريان مفعول اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في آذار/مارس من السنة الماضية، أحرز تقدم كثير. إذ تقلص إنتاج واستعمال تلك الأسلحة الفتاكة، وتم تدمير مخزونات وترسانات منها. ومع ذلك، لا يزال العديد من البلدان في أفريقيا يعاني من ملايين الألغام المزروعة في الماضي، والمجتمع الدولي مدعو إلى تقديم مساعدة أكبر وأسرع لإزالة الألغام ولإعادة تأهيل السكان النازحين.

ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع يعيث فسادا في الجهود المبذولة من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وزيادة الأنشطة الإجرامية والحروب الأهلية وأعداد اللاجئين هي نتائج مباشرة لسهولة توفر هذه الأسلحة. وقد استضافت كينيا مؤتمرا إقليميا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في آذار/مارس من هذه السنة، وهي تعد لاستضافة اجتماع للمتابعة قبل نهاية السنة. وعملية نيروبي، بالإضافة إلى الجهود المضطلع بها في غرب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي، ومن شأنها أن تقدم في نهاية الأمر إسهاما أفريقيا في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ويحدونا الأمل في أن تحدث تلك الجهود أثرا على أرض الواقع في المناطق المتضررة وأن تفضي إلى تحسن في إدارة الأسلحة الصغيرة وتحديدها.

وينبغي لهذه الشواغل أن توخز ضمير صانعي وتجار الأسلحة وأن تؤدي بهم إلى التخلي عن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وتدعو كينيا إلى التنسيق على نحو أفضل بين الجهود الإقليمية بغية تبادل الخبرة والمعلومات، وتعرب عن تقديرها للإسهام الشخصي لرئيس العملية التحضيرية، أخي وزميلي السفير كارلوس دوس سانتوس ممثل زمبابوي.

ويتعهد وفدي بتقديم تعاونه الكامل في المناقشات والقرارات المقبلة بشأن هذه المسائل وغيرها مما يتصل بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد دا سيلفا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الأنغولي، أود أن اشترك مع المتكلمين السابقين في تقديم التهانئ الحارة إلى يو ميا ثان ممثل ميانمار على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإن خبرته الدبلوماسية وحكمته ومعرفته بمسائل نزع السلاح تؤهله بشكل بارز لهذا المنصب. ووفدي واثق من أن مناقشاتنا ومداولاتنا، تحت قيادته المقتدرة، ستمضي بصورة سلسلة وستكون مثمرة. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس أن وفدي سيقدم دعمه وتعاونه الكاملين لضمان نجاح أعمالنا.

وأنقل إلى السفير رايموندو غونزاليز امتنان وفدي وتقديره على الطريقة الماهرة والمقتدرة التي أدار بها شؤون اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

إننا نعقد جلساتنا في مناخ تسوده الجهود الدولية والإقليمية المكثفة الرامية إلى تحقيق أهدافنا. وهذا يبعث الأمل والتفاؤل بأننا قد نتمكن من زيادة الوعي الدولي فنمضي صوب نزع السلاح العام والكامل وصوب القضاء النهائي على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى خفض خطر احتمال استعمال هذه الأسلحة؛ وأنشأت أيضا واقعا جديدا، حيث لم تعد توجد أية حاجة إلى الاحتفاظ بالترسانات النووية أو الأنظمة الأمنية القائمة على التحالفات العسكرية المتنافسة وعلى سياسات الردع النووي.

وسنقوم بدراسة العديد من المسائل الهامة لصون السلم والأمن الدوليين ولنزع السلاح. ولدينا وثائق عديدة معروضة علينا، وسيأتي المزيد. وسنقوم بمناقشة واعتماد العديد من مشاريع القرارات. وليس من السهل استيعاب كل ذلك في هذه الفترة الزمنية القصيرة.

وإن العديد من جوانب الحالة الدولية السياسية والأمنية الراهنة لا تبعث الرضا. إذ نشهد حروبا عديدة، وصراعات وأزمات تهدد السلم الدولي وتقتضي حلولا عاجلة. واستمرار مناخ انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في عدد من المناطق لا يمكن أن يعزى إلى الأسباب الداخلية وحدها. بل هو ينشأ أيضا من ضعف نظام الأمن الدولي. ونحن ندرك أن فعالية العمل في مجال السلم والأمن الدوليين لا تعتمد فقط على أنشطة الأمم المتحدة. ومن الضروري وجود التزام متجدد لدى كل دولة من الدول. ونرى أن اعتماد تدابير على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ينبغي أن يكون جزءا من هذا الالتزام بالقضاء على الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين والقضاء على موارد تمويل الحروب المحلية؛ وهذا يمكن أن يساعد على منع نشوب الصراعات التي قد تؤدي تفكك الدول بصورة عنيفة. وفي حالة القارة الأفريقية بالذات، وهي أكثر القارات تضررا من ويلات الحرب، ظل الاتجار غير المشروع بالماس يمثل مصدرا أساسيا لدعم الحروب التي تثيرها بعض الجماعات المتمردة بهدف قلب أنظمة منتخبة ديمقراطيا.

وثمة مسألة خطيرة أخرى تؤثر على الأمن الدولي هي تداول ونقل الأسلحة الصغيرة التي تتدفق إلى مناطق الصراع عن طريق الجماعات المتمردة. ويحدث هذا بتواطؤ من بعض الحكومات والشبكات الدولية للجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نشدد على مدى أهمية حسن الجوار وتنمية العلاقات الودية بين الدول لحل المشاكل القائمة بين الدول ولتعزيز التعاون الدولي.

وإن الافتقار إلى الصكوك القانونية الدولية القادرة على التحكم في عمليات نقل هذه الأسلحة في الواقع يحفز إنشاء أسواق الأسلحة، وقبل كل شيء في أفريقيا. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الصراعات ويجعل حلها أكثر صعوبة أيضا. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، فإن آثار هذه الأسلحة على السكان المدنيين آثار مروعة. فهي قد تسببت فعلا في عدد من الوفيات أكثر مما تسببت فيه الحربان العالميتان مجتمعتين.

والواقع أن مسألة ''الماس المستخدم في الصراع'' ومسألة انتشار الأسلحة الصغيرة ذات أهمية خاصة لأنغولا. إذ أنه من خلال بيع الماس المستخرج على نحو غير مشروع أعاد المتمردون بقيادة جوناس سافمبي تشكيل آلة الحرب التي شنوا بها حملة عسكرية واسعة النطاق سعيا إلى الاستيلاء على السلطة. وأدت تلك الحملة الحربية إلى سلسلة من أحداث الموت والدمار، وهي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي في أنغولا.

ويعيد هذا السيناريو نفسه في مناطق أخرى من العالم، وخاصة في أفريقيا. وأصبح المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد الخسائر المأساوية في الأرواح الناجمة عن الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العديد من الصراعات المحلية والإقليمية حول العالم، وخاصة وسط الأطفال، والنساء والأفراد الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة الأخرى، وهي تسبب أيضا خرابا هائلا للممتلكات. وهذا الإطار القانوني الذي يحد من الإفراط في تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو يمنع تكديس تلك الأسلحة ونقلها غير موجود، ولذلك فقد آن الأوان لكي يوحد العالم أجمع صفوفه لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة وأن يعمل على وضع قواعد دولية لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة على المستوى الدولي وأن يعزز التشريعات الوطنية التي تحكم تجارة الأسلحة وحيازتها.

وفي هذا الصدد، تعرب حكومة أنغولا عن تأييدها التام لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وعلاوة على ذلك، نرحب بالقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري المعقود في قرطاجنة بأن يتولى رئاسة المؤتمر أحد أشد البلدان تضررا من مشكلة الأسلحة الصغيرة والذي يشارك في عملية حل تلك المشكلة. ومن ثم نكرر التأكيد على موقفنا المعرب عنه في إعلان حركة بلدان عدم الانحياز. ونحن نؤيد مرشح الحركة لرئاسة المؤتمر.

وأنتقل الآن إلى نوع آخر من أنواع الأسلحة التقليدية ألا وهو الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تستخدم في عدد من الصراعات المحلية والإقليمية، وتشوه وتقتل آلافا من البشر كل سنة. وما برحت حكومتي تلتزم بالقضاء على الألغام الأرضية، التي أهلكت أعداد كبيرة من شعبنا على مدى سنوات. وفي رأينا أن فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد من الأمور ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد أقر برلمان أنغولا، وهو الجهاز التشريعي المختص، التصديق على اتفاقية أوتوا في ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام، والاتفاقية موجودة الآن على مكتب الرئيس الأنغولي للتصديق عليها، والمقرر أن يحدث في القريب العاجل.

وينبغي أن يكون هدفنا هو فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتبدو وسائل وأساليب تنظيم فعالية تطبيق القانون الدولي الإنساني، وبالتالي تطبيق اتفاقية أوتوا، مركزا لاهتمام كثير من الحكومات التي عانت، مثل أنغولا، من حالات الصراع المسلح. إن استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد ليس ممكنا إلا في ساحة الحرب نظرا لأن هذه الأسلحة التي تصنع وتنشر، تعبر عن الالتباس الذي يكتنف مواقف بعض حكومات الدول تجاه المبادئ الإنسانية بوجه عام. وما برحت هذه الدول تزود الجماعات المسلحة بالأسلحة، مثلما تفعل منظمة يونيتا العدوانية في أنغولا، والتي لا تزال لديها إمكانية الوصول إلى سوق الألغام الأرضية المضادة للأفراد بالرغم من قرارات مجلس الأمن.

ولكن، على الرغم من أن التدابير التي اتخذت لفرض سيطرة كاملة على حدودنا الوطنية، والقضاء على جميع الجيوب المتبقية للجماعات الإجرامية المسلحة قد أحدثت تأثيرا إيجابيا على عملية السعي إلى تحقيق السلم، فليست هذه التدابير هي خيارنا الوحيد لتسوية مشكلة الصراع المسلح. وسنواصل في نفس الوقت تنفيذ إجراءات أخرى تهدف إلى ضمان التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا، الذي ما زال يشكل الأساس السليم لحل مشكلة أنغولا. وإننا نكرر في هذا الصدد استعدادنا لمواصلة إدماج جميع الذين يختارون التخلي عن خيار الحرب في مجتمعنا.

وما برح يتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، القيام بدور فعال في عملية استعادة السلم في أنغولا، من خلال مواصلة تنفيذ الجزاءات المفروضة على المتمردين بقيادة جوناس سافمبي وتشديد تلك الجزاءات. وسيسهم تخصيص الأمين العام لآلية جديدة لرصد تنفيذ

الجزاءات ضد متمردي يونيتا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) في زيادة يقظة المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات المحتملة. وستجرد هذه الآلية التمرد المسلح في أنغولا من القواعد التي تدعمه. ونأمل أن يقدم كافة أعضاء الأمم المتحدة تعاونهم إلى هذه الهيئة.

إن استئصال الأسلحة النووية من على وجه الأرض استئصالا تاما هو الأساس الوطيد الذي يقوم عليه السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من عدم رضائنا عن الحالة الراهنة، فلا يوجد بديل آخر عن مواصلة العمل من أجل تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإصرار على أن تصبح جميع الدول أطرافا فيها وعلى أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية بمزيد من الجهد على تحقيق الهدف المتمثل في أن يصبح القرن الحادي والعشرين خال من الأسلحة النووية. وتلتزم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بإزالة الأسلحة النووية من خلال إعلان الدول غير النووية عن نبذها لأية نية تتجه إلى استحداث أسلحة نووية من ناحية، وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية، من ناحية أخرى، بخفض أسلحتها النووية وإزالتها في نهاية المطاف.

ويرحب وفدي باعتماد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ برئاسة الجزائر، للوثيقة الختامية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ بتوافق الآراء، التي وضعت النظام المنبثق من المعاهدة وعززته، كما يكرر وفدي التأكيد على المقررات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وقد بينت المبادئ والأهداف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، التي اعتمدت في مؤتمر عام ١٩٩٥ أن فكرة نزع السلاح النووي تشير بجلاء إلى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الهدف المشترك للمجتمع الدولي. وموقفنا الدائم والثابت هو أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت وستظل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. وسريان المعاهدة سريانا تاما وعالميتها أمر جوهري من أجل توطيد نظام معاهدة عدم الانتشار.

وتؤيد أنغولا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي يشكل مساهمة ملموسة في تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتقوم هذه المناطق بدور أساسي في تقوية نسيج النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والاتجاه نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي الشامل. ومن دواعي الارتياح أن معاهدة انتاركتيكا، مقترنة بمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبلندابا قد أحدثت جميعا أثرا تراكميا يؤدي إلى تخليص نصف الكرة الجنوبي بأسره من شبح الأسلحة النووية.

وقد أصبحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثالا يحتذى بل وينبغي أن تضيف زخما لعملية نزع السلاح النووي وتعزز نظام عدم الانتشار. ومن المؤكد أن المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية قد رسخت في وعي الرأي العام العالمي صورة عالم قد خلا فعلا من ويلات الأسلحة النووية فيما يزيد عن نصف مساحته. ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع الدول الأطراف في المعاهدات والدول الموقعة عليها على استكشاف سبل وأساليب للتعاون فيما بينها وفيما بين وكالات معاهداتها، وتنفيذ تلك السبل والأساليب، وذلك لتشجيع سلطات المعاهدات المختصة على توفير المساعدة لها لتيسير تحقيق أهدافها.

ونزع السلاح النووي مسؤولية يجب أن يشترك في تحمُّلها المجتمع الدولي بأسره. ومن ناحية أخرى، لا ينكر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية. وأهم التدابير في هذا السياق هي تدابير خفض الأسلحة النووية التي تتخذها أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وتعرب

أنغولا عن تقديرها للإنجازات التي حققتها هاتان الدولتان حتى الآن وتدعوهما لوضع معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت – ٢) موضع التنفيذ دون مزيد من الإبطاء، وإلى البدء في المفاوضات بشأن إبرام المعاهدة ستارت – ٣ في أقرب وقت ممكن. وبما أن نزع السلاح النووي مسألة تؤثر في العالم بأسره، فللدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في إبلاغها بالتقدم المحرز والجهود الجاري بذلها في هذا المجال.

وأود أن أؤكد من جديد اعتقاد حكومة أنغولا الراسخ أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه إلا باتخاذ تدابير ملموسة بشكل مطرد. ويحدوني وطيد الأمل في أن تجري مناقشات بنّاءة ومثمرة على هذا النحو في نطاق اللجنة الأولى هذا العام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، السفير بيتكو دراغانوف، الذي سيعرض تقرير مؤتمر نزع السلاح.

السيد دراغانوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا يا سيدي بأن أتقدم إليكم بأصدق التهاني على انتخابكم لمنصبكم الرفيع نائبا لرئيس اللجنة الأولى، وأن أتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. ومن دواعي الارتياح أيضا أن نرى عضوا نشيطا في مؤتمر نزع السلاح يترأس هذه الهيئة الهامة. ولكم أن تطمئنوا يا سيدي إلى تعاوني ودعمي الكاملين في مساعيكم. كما أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدونكم في مهامكم الهامة.

وأتكلم بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لأقدم للجنة الأولى تقرير المؤتمر عن أعماله خلال دورة عام ٢٠٠٠. ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/55/27 المعروضة على اللجنة.

وكما يتبين من هذا التقرير ومن الوثائق الرسمية، لم يتسن لمؤتمر نزع السلاح، مرة أخرى، في دورته لعام ٢٠٠٠ أن يحرز تقدما صوب النظر الموضوعي في البنود المدرجة في جدول أعماله. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها رؤساء المؤتمر المتعاقبين خلال هذه الدورة، تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل نظرا لاستمرار الاختلاف في الآراء والأولويات المسندة إلى مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ولم ينشئ المؤتمر ولم يعد إنشاء أية آلية متعلقة ببنود محددة من جدول أعماله. وخلال الدورة، أعاد عدد من الوفود، فضلا عن مجموعات من الوفود، عرض مواقفها بشأن برنامج عمل المؤتمر أو زادتها تفصيلا. كما أدى إجراء مشاورات مكثفة إلى تقديم رؤساء مؤتمر نزع السلاح عدة مقترحات بهدف إيجاد توافق في الآراء بهذا الخصوص، وهو أمر كان خليقا بتمكين المؤتمر من الشروع في العمل الموضوعي.

وأجرى الرؤساء المتعاقبون مشاوراتهم استنادا إلى افتراض وجود اتفاق عام على جميع عناصر برنامج للعمل، فيما عدا مسألتين لم يبت فيهما وهما على وجه التحديد نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويبدو أن ثانيهما أكثر تعقيدا من سابقه. وبالتالي فقد تركز معظم الاهتمام والجهد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الآليات والولايات المناسبة للتصدي لهاتين المسألتين المعلّقتين.

وقرب نهاية دورة عام ٢٠٠٠، قدّم ممثل البرازيل السفير أموريم اقتراحا يرتكز على جهود الرؤساء السابقين، لعلاج هذه المشاكل في جملة ما يعالج من أمور. وتوخى هذا الاقتراح إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة نزع السلاح النووي وتبادل المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية التي تتخذ

ضمن جهود تدريجية ومنتظمة لتحقيق ذلك الهدف. وفيما يتعلق بالحيلولة دون نشوء سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نص الاقتراح على إقامة لجنة مخصصة للتعامل مع تلك المسألة ودراسة وتحديد مواضيع أو مقترحات معينة، قد تشمل تدابير بناء الثقة أو تدابير للشفافية، والمبادئ العامة، والالتزامات بموجب المعاهدات، وإعداد نظام قادر على منع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وأجمِع على اعتبار ذلك الاقتراح بمثابة أساس لإجراء مزيد من المشاورات المكثفة. وبناء على ذلك، طلب المؤتمر إليّ وإلى خلَفي، ممثل كندا السفير وستدال، أن نجري مشاورات مكثفة في غضون الفترة المتخللة بين الدورتين وأن نقدم إن أمكن بعض التوصيات التي من شأنها تيسير التبكير بالبدء في العمل فيما يتعلق بمختلف بنود جدول الأعمال في عام ٢٠٠١، آخذين بعين الاعتبار ما يتمتع به اقتراح السفير أموريم من تأييد كبير.

ويشكِّل استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، الذي يتناول في أعماله أشق المسائل المتعلقة بأمن العالم، مصدرا للقلق لدى جميع أعضائه. والمشاكل التي تواجه المؤتمر هي انعكاس لظاهرة أوسع نطاقا بكثير هي تحديد الأولويات المشتركة على الصعيد الدولي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وسوف تكون جهود المجتمع الدولي المتضافرة صوب إيجاد مناخ سياسي أكثر ملاءمة، وروح التراضي في تسوية المسائل العالمية في بداية الألفية، من الأهمية بمكان في التغلب على الحالة الراهنة في المؤتمر وسيتيحان لنا الاستفادة بوظيفة المؤتمر الرئيسية بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويراودني أمل في أن توفر الدورة الحالية للجمعية العامة حافزا نحن في مسيس الحاجة إليه في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لأمين عام المؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولنائب أمين عام المؤتمر، السيد عبد القادر بن إسماعيل ولفريقهما الصغير من الموظفين الذين هم على درجة عالية من الاحتراف والتفاني، لما يقدمونه لمؤتمر نزع السلاح من دعم قيِّم ومساعدة ذات شأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وصلنا بذلك إلى نهاية قائمة المتكلمين.

قبل رفع هذه الجلسة، أود أن أذكِّر اللجنة بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات سيحل بعد أكثر قليلا من أسبوع، في الساعة ١٨/٠٠ من يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، يود الرئيس أن يطلب أن تقدم في أقرب وقت ممكن مشاريع القرارات التقليدية والتي تترتب عليها آثار مالية.

كما أود أن أذكِّر أعضاء اللجنة، كما جرى في جلسات أخرى، بضرورة إقفال هواتفهم الخلوية في أثناء انعقاد اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.